

والمجتمع التجاري الأوسع على إتاحة الفرصة لي لخدمة منظمة التجارة العالمية، أود أن أشاطركم أفكارى حول النظام التجاري المتعدد الأطراف – أين يقف، فإن رؤيتي لعمل المنظمة تقودني إلى استنتاج مفاده أن منظمة التجارة العالمية تتكيف بالفعل لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي يتيحها القرن الحادي والعشرين. بذل المزيد من الجهود لتحقيق " الحتمية المتزايدة لمنظمة التجارة العالمية " – أي ضمان بقاء التجارة راسخة في القواعد المتفق عليها بشكل متبادل مع تعزيز النمو المستدام والشامل والعادل. ليس من السهل أن تكون منظمة دولية في عالم اليوم، ناهيك عن منظمة تركز على التعاون الاقتصادي الدولي. والتي كانت بمثابة حجر الزاوية في الهيكل الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب، شعوراً بأن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى نقاط ضعف ناشئة عن التخصص التجاري، فإن بعض وجهات النظر التجارية منفصلة عن الأدلة. في تحول كبير لم يكن من الممكن تصوره قبل عامين فقط، مما يشير إلى أن المحرك الرئيسي لضغوط سلسلة التوريد كان الارتفاع الناجم عن الوباء في الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة وليس أي شيء آخر. والعيوب الهيكلية العميقة في شبكات الإنتاج العالمية (انظر الشكل 1). مؤشر ضغط سلسلة التوريد العالمية المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلا أن التوترات الجيوسياسية المتزايدة لا تزال تقوض التعاون التجاري. والتي يتم تطبيقها أحياناً باسم الأمن القومي، جالبة معها قدرًا أكبر من عدم اليقين السياسي، والتجاهل المحتمل لقواعد التجارة العالمية، وتقلص فرص التجارة والاستثمار، أفقر البلدان التي لا تزال على هامش الاقتصاد العالمي. أكثر حرصاً على الانضمام، لا يوجد مخارج نجحت منظمة التجارة العالمية حتى الآن في دعم التدفقات التجارية المتزايدة (انظر الشكل 2)، لقد كان هذا ممكناً لأن منظمة التجارة العالمية تغيرت وتتغير، تأسس النظام في عام 1995 خلفاً للاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، ولم يعد اليوم هو نفسه الذي كان عليه في ذلك الوقت. ومن، وضمان استفادة المزيد من الناس من التجارة. مؤشر الحجم، 1950=100 الرسم البياني 2 المصدر: منظمة التجارة العالمية إن الوقوف ساكناً ليس خياراً إن الحفاظ على النظام التجاري العالمي والبناء عليه والذي خدم العالم على مدى ما يقرب من ثمانية عقود من الزمن هو المبدأ التوجيهي وينبغي أن يكون. وتجرى حالياً المناقشات الرامية إلى جعل الوظيفة التداولية لمنظمة التجارة العالمية أكثر فعالية وكفاءة، مع إجراء محادثات مخصصة حول قضايا مثل السياسات الصناعية والتفكير الجاد حول كيفية تعميق وتحسين الحوار القائم بشأن التجارة والبيئة واحتياجات البلدان النامية. وحتى اللاعبين الرئيسيين، يمكنهم الجلوس معاً في أماكن غير رسمية لمحاولة فهم التحديات الحالية بشكل أفضل واستكشاف الحلول المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، لدعم العمل على تحقيق نتائج تجارية إيجابية، وتوفير البيانات والأدلة والتحليلات. وفي مؤسسة صنع القواعد، وهذا يعني النظر ليس فقط إلى الحلول المتعددة الأطراف، بل أيضاً إلى اعتماد صيغ مرنة لنسج مختلف المصالح والاحتياجات والأولويات في مجموعات مختلفة. وفي الآونة الأخيرة، وإنني على ثقة من أنه سيتم إيجاد حل لإدراج هذه الاتفاقيات والاتفاقيات المستقبلية، وليس أقلها الاتفاقية المتعلقة بالتجارة الرقمية، إن تطبيع الصفقات متعددة الأطراف، واعتماد أساليب جديدة، مثل " أسلوب عدم المشاركة " الذي تم تطويره في سياق الاستجابة للوباء، يضيف بشكل متزايد عناصر جديدة إلى مجموعة أدوات منظمة التجارة العالمية. تحقيق أقصى استفادة من MC13 يوفر الاجتماع القادم لوزراء التجارة – في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC13)، ويعني ذلك أيضاً معالجة فعالية نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، ناقش الأعضاء موضوعات بالغة الأهمية، بهدف إنشاء آلية تعمل بكامل طاقتها بحلول عام 2024. وقد تم مؤخراً الإبلاغ عن التقدم المحرز. وفي غضون ذلك، في حين تعمل على حل النزاعات من خلال حلول متفق عليها بشكل متبادل واللجوء إلى اللجان العادية لمنظمة التجارة العالمية لإثارة المخاوف التجارية وتخفيف التوترات. على الرغم من كل العمل الجيد الذي يحدث، ليس هناك من ينكر أن الحكومات تواجه بعض الخيارات الصعبة في الأشهر والسنوات القادمة للتعامل مع المسائل الملحة التي، إذا تركت دون رادع، يمكن أن تؤدي إلى تآكل النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل خطير. التجارة تضر كمحرك للنمو والازدهار. وبالإضافة إلى تسوية المنازعات، كما يشكل التعامل مع الأساليب المتباينة في التعامل مع التدابير التجارية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ أهمية بالغة. ويتطلب الأمر إدارة تبني الأسواق الناشئة الأكبر حجماً لمسؤوليات متزايدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن بذل جهود أكبر لتحسين إدماج أولئك المهمشين حالياً من فوائد التجارة. وفي هذا السياق، سوف يستفيد الأعضاء بشكل جيد من أمانة منظمة التجارة العالمية التي توفر المراقبة والشفافية المعززة. لقد قلت من قبل إنه على الرغم من أن منظمة التجارة العالمية لديها أسس قوية، إن منظمة التجارة العالمية في المستقبل لن تبدو مثل منظمة التجارة العالمية اليوم، ولكن بعد 25 عاماً من الآن سنظل نعترف بالمبادئ الأساسية لبناء الثقة من خلال الشفافية وعدم التمييز والعدالة وخفض تكاليف التجارة.